

Distr.: General  
29 July 2013

الجمعية العامة 

Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة عشرة

جنيف، 21 تشرين الأول/أكتوبر - 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2013

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار  
مجلس حقوق الإنسان 21/16\*

الأردن

\* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعبر عن أي رأي من جانب  
الأمانة العامة للأمم المتحدة.

## المحتويات

4	4	1	المقدمة	أولاً
4	8	5	منهجية متابعة الاستعراض وعملية إعداد التقرير	ثانياً
4	7	5	منهجية متابعة الاستعراض	ألف
5		8	إعداد التقرير و العملية التشاورية	باء
512	9		التطورات في الاطار المعياري والمؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الانسان	ثالثاً
5	11	9	الإطار المعياري	ألف
5		9	1 الدستور	
6		10	2 القوانين والتشريعات والأنظمة الوطنية	
7			3 مشاريع القوانين والتشريعات والأنظمة الوطنية	
7		11	4 السياسات والاستراتيجيات الوطنية	
8		12	باء الإطار المؤسسي	
8	97	13	التوصيات المقبولة من الدورة السابقة	رابعاً
			ألف حقوق المرأة وتمكينها ( التوصيات 15 و 16 و 21	
8	32	13	و 22 و 23 و 25 و 28)	
12	41	33	باء مناهضة التعذيب (التوصيات 2 و 18 و 19)	
43	42		جيم مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية ( التوصيات 3 و 4)	
14	57	44	دال حقوق الطفل (التوصيات 5 و 9 و 16 و 17 و 24)	
			هاء دعم المركز الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسات	
17	59	58	المجتمع المدني، (التوصيات 7 و 8)	
			واو نشر ثقافة حقوق الإنسان وتدريب موظفي القضاء	
18	64	60	(التوصيات 10 و 12)	
18	66	65	زاي الحق في التعليم (التوصيات 11 و 36)	
19	71	67	حاء حقوق المعاقين ( التوصيات 13 و 32 و 33)	
			طاء تقديم التقارير الدورية المتأخرة والتعاون مع	
20	73	72	المفوضية (التوصية 14)	

		التعاون بين مكتب المظالم وحقوق الإنسان	ياء
21	74	والمركز الوطني لحقوق الإنسان (التوصية 20)	
21	75	الرد على طلبات المقررين الخاصين (التوصية 23)	كاف
21	80 76	تعزيز حرية الرأي والتعبير (التوصية 26)	لام
22	86 81	الحق في العمل (التوصيات 27 و 29 و 37)	ميم
		تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (التوصية	نون
23	90 87	(30)	
23	93 91	الحق في الصحة (التوصيات 31 و 34)	سين
24	95 94	تعزيز الحصول على المياه، ( التوصية 35 )	عين
		دور المملكة في عمليات حفظ السلام بما فيها	فاء
25	97 96	تقديم الخدمات الطبية (التوصية 38)	
25	121 98	التطورات المستجدة منذ الاستعراض السابق	خامساً
25	106 98	الإصلاح السياسي	ألف
28	112 107	التطوير القضائي	باء
29	116 113	حق التظاهر والتجمع السلمي	جيم
29	121 117	الانتخابات البرلمانية 2013	دال
30		أفضل الممارسات .....	سادساً
31	127 122	التحديات	سابعاً
32128		الخاتمة	ثامناً

## أولاً المقدمة

- 1 تولى المملكة الأردنية الهاشمية أهمية كبرى لحماية وتعزيز حقوق الانسان وتسعى باستمرار لتطویرها وتعزيزها مستندةً في ذلك إلى إرث حضاري كبير ومبادئ راسخة لدى المؤسسات الوطنية وقيادة هاشمية مستنيرة ومنفتحة بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، جعلت التحول الديمقراطي و الإصلاح الشامل الرامي إلى الارتقاء بحقوق الانسان نهجاً ثابتاً لا يتزعزع بالرغم من التحديات والمعوقات الكبيرة التي فرضتها الظروف الإقليمية والتحول التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.
- 2 لقد شكل " الربيع العربي " كما أكد جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم في أكثر من مناسبة فرصة مواتية بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية للمضي قدماً بالإصلاحات التي انتهجتها المملكة منذ تولي جلاله الملك سلطاته الدستورية حيث تمكن الأردن منذ قرابة العامين من استكمال تغييرات غير مسبوقه في مرحلة تحول تاريخية هامة للمملكة تُرجمت على ارض الواقع إلى مجموعة من الإصلاحات الهامة التي تعزز حقوق الإنسان.
- 3 أنجزت المملكة الأردنية الهاشمية التعديلات الدستورية التي طالت قرابة ثلث مواد الدستور الأردني<sup>42</sup> (مادة) والتي رسخت مبدأ الفصل و التوازن بين السلطات، وعززت استقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان ومبادئ العدالة والمساواة، واستحدثت مجموعة من المؤسسات الدستورية الرقابية.
- 4 تم تحديث حزمة من التشريعات السياسية شملت قوانين الأحزاب والانتخاب، والاجتماعات العامة، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب كجهة مستقلة تشرف وتدير العملية الانتخابية وتعزز نهج النزاهة والشفافية.

## ثانياً منهجية متابعة الاستعراض وعملية إعداد التقرير

### ألف منهجية متابعة الاستعراض

- 5 استعرض الأردن تقريره الوطني الأول أمام مجلس حقوق الانسان في شهر شباط 2009 وتم اعتماده بتاريخ 2009/6/11.
- 6 بذل الأردن منذ تقديم واعتماد التقرير الوطني الأول من قبل المجلس وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير جهوداً كبيرة لتنفيذ التوصيات الصادرة عنه وتحقيق مزيد من الانجازات على صعيد حماية وتعزيز حقوق الانسان، حيث يأتي هذا التقرير لبيان ما تحقق في هذا الشأن بصورة مختصرة.
- 7 منذ اعتماد التقرير الأول جرى تعميم توصياته على الوزارات المعنية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة والطلب إليها تزويد اللجنة الدائمة لحقوق الانسان التي شكلها دولة رئيس الوزراء وتترأسها وزارة الخارجية وتضم في عضويتها عدداً من الوزارات ما تم بخصوص متابعة توصيات مجلس حقوق الانسان.

### باء إعداد التقرير و العملية التشاورية

- 8 تدارست اللجنة الدائمة لحقوق الانسان التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الانسان وما تم من متابعة بخصوص هذه التوصيات كما بحثت آلية إعداد التقرير، كما عقد اجتماع مع مجموعة من تحالفات المجتمع المدني و اجتماع آخر موسع دعى إليه المركز الوطني لحقوق الانسان و مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات الوطنية و أعضاء اللجنة الدائمة لحقوق الانسان. وتم خلال الاجتماعين تبادل الآراء و الاستماع إلى وجهات النظر المتعددة حيال إعداد التقرير. وتم الطلب من مؤسسات المجتمع المدني تزويد اللجنة الدائمة بملاحظاتها كتابةً. و قد قامت اللجنة الدائمة بدراسة المعلومات الواردة من كافة الجهات ذات الصلة و تشكيل لجنة صياغة قامت بإعداد التقرير. و قد جرى تعميمه على الجهات الرسمية المعنية و مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة و المركز الوطني لحقوق الانسان تمهيداً لإقراره من اللجنة الدائمة لحقوق الانسان.

## ثالثاً التطورات في الإطار المعياري والمؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الانسان

### ألف الإطار المعياري

#### 1 الدستور

9 كفل الدستور الأردني حماية الحقوق و الحريات الأساسية و العامة للأفراد في جميع مناحي الحياة المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. وقد جاءت مضامينه منسجمة مع المبادئ و المعايير العالمية لحقوق الانسان و الحريات الأساسية كما وصفتها وأبرزتها الصكوك الدولية المعروفة و التي يأتي في مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الانسان و العهدان الدوليان للحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. وقد صدرت الإرادة الملكية السامية في شهر نيسان 2014 بتشكيل لجنة ضمت خبراء في مجال التشريع و العمل الدستوري و السياسي أنيط بها دراسة الدستور و اقتراح التعديلات اللازمة، وبعد التشاور مع مكونات وأطراف المجتمع المدني تم تعديل (42) مادة طالت السلطات الثلاث و عززت الحريات السياسية و المدنية.

#### 2 القوانين والتشريعات والأنظمة الوطنية

- 10 منذ تقديم تقرير الأردن الأول تم إقرار العديد من القوانين الرامية إلى تعزيز حقوق الانسان وحمايتها ومن أبرزها:
- قانون الجمعيات المعدل رقم (22) لسنة 2009؛
  - قانون أصول المحاكمات الجزائية المعدل رقم (19) لسنة 2009؛
  - قانون مراكز الإصلاح والتأهيل المعدل رقم (12) لسنة 2009؛
  - قانون مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب المعدل رقم (3) لسنة 2010؛
  - قانون العمل المعدل رقم (26) لسنة 2010؛
  - قانون استقلال القضاء المعدل رقم (21) لسنة 2010؛
  - قانون الضمان الاجتماعي رقم (26) لسنة 2010؛
  - قانون الأحوال الشخصية رقم (36) لسنة 2010؛
  - قانون العقوبات المعدل رقم (8) لسنة 2011؛

- قانون الاجتماعات العامة المعدل رقم (5) لسنة 2011؛
- قانون البلديات رقم (13) لسنة 2011؛
- قانون نقابة المعلمين الأردنيين رقم (14) لسنة 2011؛
- قانون المطبوعات والنشر المعدل رقم (32) لسنة 2012؛
- قانون الانتخاب لمجلس النواب المعدل رقم (25) لسنة 2012؛
- قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012؛
- قانون المحكمة الدستورية رقم (15) لسنة 2012؛
- قانون الأحزاب السياسية رقم (16) لسنة 2012؛
- قانون هيئة مكافحة الفساد المعدل رقم (10) لسنة 2012؛
- قانون المالكين والمستأجرين المعدل رقم (22) لسنة 2012؛
- قانون التنفيذ الشرعي لسنة 2013؛
- قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم (19) لسنة 1972؛
- نظام المركز الوطني للعناية بصحة المرأة رقم (4) لسنة 2011؛
- نظام صندوق التكافل الاجتماعي للقضاة الشرعيين و أعوان القضاء الشرعي لسنة 2012؛
- نظام ترخيص دور رعاية المسنين والأندية الخاصة بهم رقم 8 ( لسنة 2012؛
- نظام مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري رقم (17) لعام 2013؛
- نظام إعفاءات الأشخاص المعوقين رقم (14) لسنة 2013؛
- نظام صندوق تسليف النفقة.

### 3 مشاريع القوانين والتشريعات والأنظمة الوطنية

- مشروع قانون الأحداث؛
- مشروع قانون استقلال القضاء؛
- مشروع قانون حقوق الطفل (معدل)؛
- مشروع قانون من أين لك هذا أو قانون الكسب غير المشروع؛
- مشروع قانون تشكيل المحاكم الشرعية و النيابة العامة لديها؛

- مشروع قانون أصول المحاكمات الشرعية؛
- مشروع قانون الحماية من العنف الأسري؛
- مشروع قانون حقوق الأشخاص المعوقين (معدل).

#### 4 السياسات والاستراتيجيات الوطنية

- 11 تم إطلاق العديد من السياسات الإستراتيجية الوطنية لتعزيز مختلف الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنها:
- الإستراتيجية الوطنية للثلاثين 2011-2020 ، والإستراتيجية الوطنية للتنمية السبعين 2013-2017 ، والإستراتيجية الوطنية للرعاية 2008-2012 ، والخطة الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة (المستقبل المتساوي) 2012-2013 ، الإستراتيجية الوطنية للمرأة 2017 ، والإستراتيجية الوطنية للتجارة 2010-2012 ، والإستراتيجية الوطنية لكبار 2009-2012 ، والإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقات 2007-2015 ، والإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال ومشروع الموازنات الصديقة للطفل، والإستراتيجية الوطنية للإرشاد الأسري، والإستراتيجية الإعلامية 2011-2015 ، والإستراتيجية الوطنية لرعاية الأيتام 2012-2015 ، وإستراتيجية تطوير 2010-2012 ، وإستراتيجية البناء ( للسلطة القضائية ) 2012-2015.

#### باء الإطار المؤسسي

- 12 واصلت الحكومة الأردنية تعزيز ودعم الإطار المؤسسي الذي يعنى بحقوق الإنسان، فبالإضافة إلى المؤسسات القائمة قبل استعراض التقرير الأول، كالمركز الوطني لحقوق الإنسان، وهيئة مكافحة الفساد، وديوان المظالم، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإدارات حقوق الإنسان في عدد من الوزارات، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، تم إنشاء العديد من المؤسسات والهيئات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومنها:

- المحكمة الدستورية
- الهيئة المستقلة للانتخاب
- نقابة المعلمين
- صندوق تسليف النفقة



## رابعاً التوصيات المقبولة من الدورة السابقة

### ألف حقوق المرأة وتمكينها ( التوصيات 15 و 16 و 21 و 22 و 23 و 25 و 28)

#### التشريعات المتعلقة بالمرأة

13 فيما يتعلق برفع التحفظات الواردة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فقد تم بتاريخ 2009 رفع التحفظ عن الفقرة الرابعة من المادة (15).

14 وبهدف مواصلة تعزيز حقوق المرأة وتعزيز المساواة، ووضع حد لبعض الممارسات الاجتماعية والعرفية، شهدت العملية التشريعية تطوراً سريعاً باتجاه توفير الإطار القانوني الملائم، والمستجيب لمتطلبات العدالة وتكافؤ الفرص والحماية القانونية الناجعة لحقوق المرأة، حيث أدخلت تعديلات على عدة قوانين منها قانون الضمان الاجتماعي، قانون العمل وقانون العقوبات، وتم سن قوانين جديدة مثل قانون الحماية من العنف الأسري، وقانون منع الاتجار بالبشر.

15 كما اقر قانون الأحوال الشخصية رقم (2010) والذي نص في كثير من مواده على حقوق المرأة والطفل ابتداءً من حقها في الحياة الزوجية وحريتها في اختيار زوجها بإرادتها الكاملة وعدم جواز إكراهها على الزواج وعدم جواز التغيرير بها. كما نص القانون على كافة الحقوق التي للمرأة سواء منها الحقوق المادية أو الحقوق المعنوية، كما وقدمها على الرجل فيما يتعلق بمسائل الحضانة ورعاية الأبناء واعتبارها صاحبة أولوية في ذلك. كما أن القانون بين بشكل دقيق حقوق المرأة المالية ومنها النفقة والمهر، و أكد على حقها في الاشتراط على الزوج في عقد الزواج الشرط الذي يحقق مصلحتها على أن لا ينافي مقاصد العقد، كما أن القانون استحدث أسباباً جديدة تمكن المرأة من طلب إنهاء العلاقة الزوجية، إضافة إلى أن القانون أكد على وجوب إجراء الفحص الطبي قبل الزواج. كما اوجب القانون إيجاد صندوق لتسليف النفقة بحيث يتولى الصندوق بالوفاء للمحكوم لها بما حكم من نفقة لها و لأبنائها. و تم استحداث مديرية للإصلاح و التوفيق الأسري تمكن المرأة من الحصول على حقوقها وفق آلية واضحة دون الحاجة إلى اللجوء إلى القضاء.

16 ولوضع حد للممارسات العرفية التي تقف في طريق التنفيذ الفعّال لحقوق الإنسان مثل ما يسمى جرائم القتل بداعي الانتقام للشرف، تم تعديل نص المادة 349 ( من قانون العقوبات بموجب القانون المعدل رقم 8 ) لسنة 2011 ، بحيث تم إلغاء العذر المحل الذي كان يعفي الرجل من العقاب حال مفاجأته لإحدى محارمه في حال التلبس بجريمة الزنا، وتم استبداله بالعذر المخفف، وتضمنت المادة المعدلة بان الزوجة تستفيد من هذا العذر في حال إن فوجئت بزوجها بتلبسه بجريمة الزنا أو في فراش غير مشروع في مسكن الزوجية.

17 وفي التطبيق القضائي لم يصدر أي حكم بمنح أي متهم بالاستفادة من العذر المخفف في 2010 و 2011 ، و أما في 2012 ففي قضية وحيدة تم تعديل وصف التهمة من جنائية القتل العمد إلى جنائية القتل القصد المقترن بالعذر المخفف و لا زالت القضية منظورة للتمييز.

18 تم تشكيل هيئة قضائية خاصة لدى محكمة الجنايات الكبرى للنظر في مثل هذه الجرائم، لتسريع إجراءات البت فيها وتحقيق العدالة المنشودة، كما لم يعد هنالك إمكانية قانونية للاستفادة من الأعدار المخففة لمرتكبي جرائم القتل إذا كان عمر المجني عليه/عليها اقل من خمسة عشرة سنة وفقاً للمادة 453 ( مكرر من قانون العقوبات).

19 وبهدف التصدي للتمييز ضد المرأة، تم تعديل المادة السادسة من الدستور 2011 وأصبحت على النحو التالي: (يحمي القانون الأمومة والطفولة و الشيخوخة ويرعى النشء وذوي الإعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال)، وقد جاء قانون الأحوال الشخصية ترجمة فعلية لما من شأنه أن يشكل مبادئ راسخة في حماية الأمومة و الطفولة و الشيخوخة سواء كانت هذه الحماية تتمثل ببيان الحقوق المادية والمعنوية أو آلية اقتضائها.

20 ولتعزيز مركز المرأة بغية ضمان القضاء على كافة أنواع العنف، وسن تشريعات تنص على اعتبار العنف ضد المرأة يشكل جريمة جنائية، فقد تم بموجب القانون المعدل لقانون العقوبات الأردني رقم 8 (2011) تشديد العقوبات على جرائم العنف البدني والجنسي كجرائم الاغتصاب (المادة 292 ) وجرائم هتك العرض 298 ) والخط 303 ( ) والتحرش الجنسي 307 ( مع ملاحظة تشديد العقوبات المشار إليها إذا كان مرتكب أي من تلك الجرائم احد أصحاب الصفات المشار إليهم في المور 295 300 ) وتشديد العقوبة على جرائم القوادة والفعل المنافي للحياء وجرائم الإيذاء كما تم تشديد العقوبة تبعاً لسن المجني عليها. إضافة لما ورد في قانون الأحوال الشخصية من اعتبار هذا العنف أو مقدماته

سبباً مسوغاً لإنهاء العلاقة الزوجية إذا رغبت المرأة في ذلك ودون حاجة إلى إثباته بالبينة الكاملة إذا أقيمت الدعوى من قبل المرأة ويكتفي بتحقق المحكمة بما تراه من سبل تسهم في تشكيل قناعة لديها بما ورد في الدعوى.

21 كما عمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة على تشكيل لجنة منبثقة من أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف خلال 2011 لإعادة النظر بصورة تكاملية وشمولية في قانون الحماية من العنف الأسري وجعل النصوص القانونية فيه تتلاءم و تتوافق مع احتياجات الأسرة الأردنية، وبما ينسجم مع الإطار الوطني لحماية الأسرة، وبصورة تضمن المحافظة على تماسك الأسرة وتحقيق الردع.

### المشاركة السياسية للمرأة

22 بهدف تعزيز مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار ورفع مستوى تمثيل المرأة في المجتمع، تم بموجب المادة 8 (ب) من قانون الانتخاب لمجلس النواب المعدل رقم 25 (2012) زيادة عدد المقاعد المخصصة لتمثيل المرأة إلى خمسة عشر مقعداً ، وقد ارتفع عدد النواب من النساء في مجلس النواب 2011 إلى 18 ( سيدة أردنية، فازت 3 ) سيدات منهن بطريقة تنافسية لترتفع نسبة النساء في المجلس النيابي من 10% إلى 12% . وتشكل نسبة النساء في مجلس الأعيان 11% ، أما نسبة مشاركتهن في وظائف الدرجات العليا فقد بلغت 10% . وتشغل حالياً امرأة واحدة منصباً وزارياً هي وزيرة التنمية الاجتماعية، وبلغ عدد النساء في السلك القضائي 142 ( قاضٍ أي ما يعادل ما نسبته 15% ) من إجمالي عدد القضاة في المملكة.

23 كما رفع قانون البلديات المعدل رقم 13 (2011) نسبة الكوتا المخصصة للمرأة إلى 25% ( من عدد أعضاء المجلس وذلك وفقاً للمادة 9 (ب)، ومن المرجح أن ترتفع النسب إلى 30% ) في الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها بتاريخ 27/ 8 / 2013.

24 كما صدر قانون الأحزاب 2012 حيث اشترط أن لا يقل عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب عن خمسمائة شخص في سبع محافظات وعلى أن لا تقل نسبة النساء بينهم عن 10% ونسبة المؤسسين من كل محافظة 5% مما يساهم في رفع نسبة السيدات في الأحزاب، وبالتالي إمكانية الترشح ضمن القائمة الوطنية للأحزاب في الانتخابات البرلمانية.

25 كما صدر نظام التعيين على الوظائف القيادية رقم (3) 2013 والذي حدد معايير المعرفة الفنية المتخصصة وطبيعة الوظيفة والقدرات الإدارية والقيادية والمهارات والانطباع العام للتعين في الوظائف القيادية دون تمييز.

26 وأقر مجلس الوزراء الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام 2012 2015 التي قامت بإعدادها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة والتي تناولت في محور التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة أهدافا تمثلت بامرأة أردنية متمكنة تشارك بفعالية في السلطات الثلاث.

27 علاوة على ذلك، شكّلت هيئة مستقلة للانتخابات لتشرف على العملية الانتخابية وقامت بإدارة الانتخابات النيابية 2013 مما عزز من الثقة بنزاهة الانتخابات، وساهم في رفع نسب مشاركة النساء في هذه الانتخابات لتصل إلى ما يقارب 210 سيدات على مستوى القائمة الوطنية والدوائر المحلية.

28 إثر الانتخابات النيابية للبرلمان السادس عشر 2013 تقرر إنشاء مكتب تنسيقي بين عضوات مجلس الأمة واللجنة الوطنية لشؤون المرأة بهدف تعزيز و مأسسة التعاون و تبادل الخبرات و تنسيق الجهود في مجال تمكين النساء من خلال عمليات التشريع و الرقابة والمحاسبة.

29 كما تم تشكيل الائتلاف الوطني لدعم المشاركة السياسية للمرأة بقيادة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومشاركة عدد من الوزارات كوزارة التنمية السياسية و الشؤون البرلمانية ووزارة الداخلية والمؤسسات المستقلة كالهئية المستقلة للانتخاب والمركز الوطني لحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني، ووضع الائتلاف إستراتيجية للأعوام 2012 2017.

### التمكين الاقتصادي للمرأة

30 بهدف تعزيز المرأة وتمكينها مع تشجيع الفرص الاقتصادية والمساواة في بيئة العمل، قامت الحكومة بمراجعة و تعديل مجموعة من التشريعات الاقتصادية المتعلقة بالمرأة، ف جاء التعديل الأخير لقانون الضمان الاجتماعي رقم (7) 2010 ليمثل نقلة نوعية في توفير الحماية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، ومن أهم ما جاء فيه :

- شمول النساء العاملات من المنازل بمظلة الضمان الاجتماعي اختيارياً ، وحق الأراامل في الجمع بين راتبها التقاعدي أو راتبها بسبب الاعتلال أو أجرها من العمل ونصيبتها من راتب التقاعد أو راتب الاعتلال الذي يؤول إليها من زوجها.
- البدء بتطبيق تأمين الأمومة وتأمين التعطل عن العمل على جميع المنشآت المشمولة بأحكام القانون أعلاه وإعفاء هذه المنشآت من الفوائد والغرامات والمبالغ الإضافية المترتبة وفق أحكام القانون خلال أول ستة أشهر من تاريخ بدء التطبيق.

31 كما قامت وزارة العمل بتفعيل المادة ( 72 ) من قانون العمل الأردني و التي تلزم صاحب العمل الذي يعمل لدية عشر امرأة عاملة تهيئة مكان مناسب يكون في عهدة مربية مؤهلة لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات، كما تم إطلاق اللجنة الوطنية للإنصاف بالأجور في سوق العمل بدعم من "منظمة العمل الدولية " واقترح مشاريع لتعزيز دور المرأة في سوق العمل من خلال مشاريع عدة من أهمها : مشروع فتيات لتشغيل الفتيات من المناطق النائية ، ومشروع الفروع الإنتاجية حيث تم نقل بعض فروع الإنتاج لبعض المصانع الكبرى في المناطق السكنية المكتظة بالفتيات لتسهيل وصولهن إلى أماكن عملهن، وصندوق دعم الأمومة ومن خلال هذا الصندوق يتحمل الضمان الاجتماعي دفع جزء من اجر المرأة وهي إجازة الأمومة.

32 وفي ذات السياق، شارك الأردن دول العالم حفل إطلاق مبادرة (المستقبل المتساوي) لتعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة بتاريخ 2012 في نيويورك بصفته عضواً مؤسساً، حيث كان الدولة العربية الأولى التي تم دعوتها للانضمام إلى هذه المبادرة. و قدم الأردن التعهدات و الالتزامات الطوعية والتي تنبثق من حرص القيادة الهاشمية على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة بما مكنها من المشاركة بفاعلية في الحياة العامة. وبتكليف من مجلس الوزراء بادرت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة إلى دعوة الوزارات والمؤسسات الرسمية والجهات المعنية للعمل بنهج تشاركي لوضع " خطة وطنية " واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل بنود هذه المبادرة على

المستوى الوطني ، في مسارين الأول تعزيز المشاركة السياسية والثاني المشاركة الاقتصادية للمرأة.

## باء مناهضة التعذيب (التوصيات 2 و18 و19)

### الجهود الوطنية لمكافحة التعذيب

33 يولي الأردن أهمية لمكافحة التعذيب و يسعى باستمرار لتحقيق تطور في هذا المجال ، فقد تضمنت التعديلات الدستورية لعام 2011 نصاً يحظر التعذيب حيث جاء في المادة 28 ( من الدستور (كل من يقبض عليه أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز تعذيبه، بأي شكل من الأشكال، أو إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، كما لا يجوز حزه في غير الأماكن التي تجيزها القوانين، وكل قول يصدر عن أي شخص تحت وطأة أي تعذيب أو إيذاء أو تهديد لا يعتد به).

34 كما تجرم الم208 ) من قانون العقوبات الأردني التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ومنذ مصادقة المملكة على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تتولى الجهات المعنية الرصد والمتابعة وإعداد التقارير حول الانتهاكات بشكل عام.

35 تم إعداد دليل إرشادي للمدعين العامين لاستقصاء جرائم التعذيب والتحقيق فيها، حيث تدرب كافة المدعين العامين وقضاة الصلح الذين يقومون بمهام المدعي العام في كافة مناطق المملكة على كيفية تطبيق هذا الدليل خلال ورش عمل عقدت لهذه الغاية.

36 وحيث أن الحد من اللجوء إلى التوقيف ما قبل المحاكمة وضبط هذه العملية من المسائل التي من شأنها الحد من التعذيب تم إعداد دليل إرشادي للتوقيف موجه للمدعين العامين والقضاة يتضمن في محتواه عرضاً لضوابط التوقيف ومبرراته وشروطه وأحكامه.

37 ويتم حالياً العمل على إدخال تعديل لبرنامج إدارة قضايا المحاكم (ميزان). وذلك لتسهيل قيام المدعي العام بمتابعة مدد الاحتجاز والتوقيف وضمان عدم تجاوزها المدة القانونية وذلك عن طريق إضافة خاصية للنظام تنبه المدعي العام متى قاربت مدة التوقيف على الانتهاء ولضمان عدم تجاوز مدة التوقيف الحد

الأقصى للعقوبة<sup>2</sup> إضافة خاصة إعطاء التقارير بخصوص التوقيف ما قبل المحاكمة وذلك لاعتمادها أساساً للدراسات التحليلية بهذا الخصوص.

38 إنشاء سجل لقضايا التعذيب و سوء المعاملة في دوائر الادعاء العام تمكن رئيس النيابة العامة النائب العام لمراقبة تسجيل قضايا التعذيب والسير فيها.

#### الآليات الوطنية للحد من التعذيب

39 إن أفراد الأمن العام لا يتمتعون بأي نوع من الحصانة ضد الملاحقة الجزائية ومن تثبت إدانته بأي جرم من أفراد الأمن العام يحاكم أمام محكمة الشرطة و هي محكمة مستقلة عن باقي وحدات الأمن العام تختص بالنظر بالقضايا التي يكون احد أطرافها من منتسبي جهاز الأمن العام ، و قد تم تعديل قانون الأمن العام في 2010 و نص على إشراك قضاة نظاميين في تشكيل محكمة الشرطة زيادة لتوفير الضمانات اللازمة للمحاكمة العادلة.

ويبين الجدول التالي إحصائية القضايا التي تم إحالتها لمحكمة الشرطة بتهمة سوء المعاملة للأعوام 2010 2012:

		□□□□□		□□	
		□□□□		□□□□	
		□□□□		□□□□	
		□□□		□□□□	
	قضايا مازالت قيد النظر	□□□□□	□□□□□□□		
المجموع		□□□	□□	□□□□□	
19	2			17	2010
10	7			3	2011
14	8	1		5	2012
43	17	1		25	المجموع

40 كما تخضع مراكز الإصلاح و التأهيل للتفتيش والمراقبة المستمرة من قبل من خولهم القانون صلاحية ذلك، وقامت مديرية الأمن العام بتنفيذ عشرات البرامج التدريبية في مجال حقوق الانسان بالتعاون مع المركز الوطني لحقوق الانسان و منظمات المجتمع المدني و المنظمات الدولية.

41 علاوة على ذلك فإن باب الشكوى مفتوح لكل واليات التظلم كثيرة وفي متناول الجميع، ففي المراكز الأمنية بإمكان أي شخص تعرض إلى سوء المعاملة أن يتقدم بشكوى إلى مدير الشرطة أو إلى مدعي عام الشرطة المتواجد أصلاً للنظر بمثل تلك الشكاوى، بالإضافة إلى إمكانية اللجوء إلى

مكتب المظالم وحقوق الإنسان وتقديم الشكوى، وفي حال تعذر حضوره بإمكان ذويه التقدم بالشكوى حيث يتم التحقق منها واتخاذ القرار المناسب ، علماً بأن زيارات (معلنة ومفاجئة) تجرى إلى أماكن الاحتجاز المؤقت باستمرار من قبل المركز الوطني لحقوق الإنسان والمدعين العامين في النيابة العامة وقادة الوحدات والمسؤولين. كما ويتم السماح للشخص المحتجز بمجرد أن يتم وضعه في مكان الاحتجاز بالاتصال بأهله ويتم إبلاغ ذويه عن مكان تواجد، يضاف إلى ذلك فقد تم إنشاء العديد من الخطوط الساخنة و المواقع الالكترونية والتي يمكن من خلالها التقدم بالشكوى.

## جيم مواعمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، (التوصيات 3 و 4)

42 تعتبر الاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة الأردنية الهاشمية جزء لا يتجزأ من التشريع ولها أولوية التنفيذ إذا تعارضت مع القوانين الوطنية وفق الإطار الدستوري ، بدلالة نص المادة 44 ( من القانون المدني الأردني إذ تنص " لا تسري أحكام المواد السابقة إذا وجد نص في قانون خاص أو في معاهدة دولية نافذة في المملكة الأردنية الهاشمية يتعارض معها " وقد أصبحت الصكوك الدولية جزءاً من التشريعات الوطنية فور التصديق عليها و نشرها في الجريدة الرسمية.

43 وفي هذا السياق فإن العديد من القوانين التي صدرت مؤخراً أو التعديلات على بعض مواد القوانين قد جاءت متواءمة مع المعايير الدولية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر جاءت التعديلات التي طرأت على الدستور الأردني 2011 متواءمة مع المعايير الدولية حيث أضفت المزيد من الحماية وعززت حقوق الانسان وحرياته الأساسية وبخاصة المواد 6 و 7 و 8 و 10 و 11 و 12 و 13 و 14 و 15 و 16 و 17 و 18 و 19 و 20 و 21 و 22 و 23 و 24 و 25 و 26 و 27 و 28 و 29 و 30 و 31 و 32 و 33 و 34 و 35 و 36 و 37 و 38 و 39 و 40 و 41 و 42 و 43 و 44 و 45 و 46 و 47 و 48 و 49 و 50 و 51 و 52 و 53 و 54 و 55 و 56 و 57 و 58 و 59 و 60 و 61 و 62 و 63 و 64 و 65 و 66 و 67 و 68 و 69 و 70 و 71 و 72 و 73 و 74 و 75 و 76 و 77 و 78 و 79 و 80 و 81 و 82 و 83 و 84 و 85 و 86 و 87 و 88 و 89 و 90 و 91 و 92 و 93 و 94 و 95 و 96 و 97 و 98 و 99 و 100 من الدستور المعدل والتي جرمت في ثنائها كل اعتداء على الحقوق و الحريات و أعلنت من شأن المواطن وكرامته وحظرت تعريضه لأي إيذاء سواء كان بدنياً أم معنوياً ، كما أعطت الحق للأردنيين بإنشاء النقابات والأحزاب السياسية، وكفلت حق التعليم و إلزاميته و مجانيته و حق العمل لجميع الأردنيين ، وأضفت هذه المواد حماية قانونية على الأمومة و الطفولة و الشيخوخة وذوي الإعاقات وأوجبت حمايتهم من الإساءة والاستغلال، كما كفلت هذه التعديلات حرية الرأي وحرية الصحافة و الطباعة و النشر ووسائل الإعلام و الإبداع الأدبي و الفني والثقافي والرياضي ، وضمنت حرية المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية



وغيرها من وسائل الاتصال وأكدت على اعتبارها سرية لا تخضع للمراقبة أو الاطلاع أو التوقيف أو المصادرة إلا بأمر قضائي، ومنعت محاكمة أي شخص مدني في قضية جزائية لا يكون قضاتها مدنيون.

## دال حقوق الطفل، (التوصيات 5 و9 و16 و17 و24)

### التحفظات على اتفاقية حقوق الطفل

44 صادق الأردن على اتفاقية حقوق الطفل، وتم نشرها في الجريدة الرسمية بموجب قانون التصديق على اتفاقية حقوق الطفل رقم 50 ( 2006 والذي نشر في عدد الجريدة الرسمية 4787 ( تاريخ 2011/10/16.

45 بالرغم من استمرار تحفظ الأردن على 14، 20، 21 ( فانه من الجدير بالذكر أن التحفظات المقدمة في إطار النصوص القانونية للاتفاقية لا تمس حقوق الطفل الأردني وتؤكد على حماية القضية التي تتضمنها النصوص المذكورة وذلك من خلال التشريعات الوطنية وفي مقدمتها الدستور.

46 فالدستور الأردني يمنح الحق بحرية الفكر والوجدان وممارسة الشعائر الدينية، مع التأكيد على الحفاظ على حقوق الطفل والبيئة الأسرية البديلة التي يتم تأمينها بناء على نظام الكفالة الإسلامية و الاحتضان وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ذلك أن هذا التحفظ يشكل حماية فعلية للطفل للإبقاء على ارتباط الطفل بأسرته وأمه على وجه الخصوص و حماية حقوقه المالية وغيرها المترتبة على حماية نسبه، إضافة إلى ما يتعلق بذلك من أحكام تتعلق بالزواج و أحكامه.

### التشريعات المتعلقة بالطفل

47 تم إعداد مشروع قانون حقوق الطفل بمشاركة العديد من الجهات الرسمية والقطاع الخاص والتطوعي والمعنية بقطاع الطفولة ويتضمن حقوق الطفل وفقاً للمعايير الدولية ويحقق الحماية للطفولة، و تم رفعة لرئاسة الوزراء نهاية عام 2012.

48 ولتحسين القطاعات القضائية والتشريعية في الأردن ولا سيما في مجالات تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين والقضاء على التحرش الجنسي فقد تم ما يلي:

- تشديد العقوبات فيما يتعلق بالجرائم الواقعة على القصر وتم تعديل المود 287 و 291 ( في قانون العقوبات المعدل رقم 8 ) ( 2011 ، تم تعديل المود 308 مكرر) والتي لا تجيز استعمال الأسباب المخففة في جرائم الاعتداء على العرض إذا كان المجني عليه لم يكمل الثامنة عشرة من عمره وكان الجاني قد أكمل الثامنة عشرة من عمره.
  - إصدار تعليمات الاحتضان 2013 بهدف تحسين أوضاع الأطفال ووضعهم في أسر بديلة .
  - تعديل المادة السادسة فقرة 4 ( من الدستور والتي أكدت التزام الدولة برعاية وحماية الطفولة.
  - إقرار قانون الأحوال الشخصية رقم 3 ( 2010 ) و الذي تضمن أحكام من شأنها تعزيز وحماية حقوق الطفل.
  - إصدار نظام ترخيص وإدارة رعاية الأطفال الإيوائية رقم 49 ( لسنة 2009.
  - إصدار تعليمات ترخيص دور رعاية الأطفال الإيوائية لعام 2011.
  - الانتهاء من إعداد مسودة مشروع قانون الأحداث والذي تضمن رفع سن المسؤولية الجزائية إلى 12 ( سنة، وتم تضمينه أحكام متعلقة بالعقوبات البديلة وتم إدخال مفهوم تسوية النزاعات في القضايا الجزائية، وإنشاء قضاء مستقل ونيابة عامة مستقلة وشرطة أحداث.
- 49 تم إعداد مشروع قانون تشكيل المحاكم والذي يتضمن استحداث النيابة العامة الشرعية وقد أرسل إلى رئاسة الحكومة لغاية الاستمرار في الخطوات الدستورية لإقراره والذي من خلاله يمكن إنشاء النيابة العامة الشرعية ومن أهم أعمالها التدخل لحماية حقوق الفاصرين والضعفاء.

#### حماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي

لحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي فقد تم  
الآتي:

50 إعداد الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال الذي يعد وثيقة وطنية مرنة ذات منهجية واضحة للتعامل مع حالات الأطفال العاملين و تحدد الإجراءات التي تناسب ادوار و مسؤوليات المؤسسات الحكومية و غير الحكومية ذات العلاقة بعمالة الأطفال، وأسس التشبيك و التنسيق فيما بينها، بهدف المساهمة في الحد من مشكلة عمالة الأطفال و بناء شبكة من الشركاء لدعم الأطفال العاملين وأسراهم.

51 دراسة الآثار المترتبة على عمل الأطفال في الأردن حيث نفذ المجلس الوطني لشؤون الأسرة ضمن مشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم خلال 2014 دراسة الآثار المترتبة على عمل الأطفال في الأردن (الجسمية والاجتماعية والنفسية) وهدفت الدراسة إلى تحديد الآثار الجسمية و النفسية والاجتماعية المترتبة على الأطفال العاملين. وخلصت إلى أن الأطفال العاملين سواء أكانوا على مقاعد الدراسة أو المتسربين من المدرسة يعانون من مشاكل واضطرابات نفسية واجتماعية وجسدية.

52 دراسة الأطفال العاملين في الزراعة، عمل المجلس خلال 2014 وضمن مشروع مكافحة عمل الأطفال بتنفيذ دراسة حول الأطفال العاملين في الزراعة وهدفت إلى التعرف على طبيعة عمل الأطفال في المجال الزراعي وعلى مخاطر هذه المهنة غير الظاهرة بالإضافة إلى توفير بيانات ومعلومات تمكن الجهات المعنية والمختصة بعمل الأطفال تطوير التدخلات الملائمة والبرامج الهادفة، وصياغة السياسات الفعالة للحد من هذه الظاهرة.

53 تضمين قانون العمل بنود لحماية الأطفال من الأعمال التي من الممكن أن تشكل خطورة على حياة وصحة الطفل ومنها تحديد ساعات العمل للأطفال بست ساعات و عدم تشغيل الأطفال دون سن السادسة عشرة بأي شكل من الأشكال و عدم تشغيلهم ليلاً و عدم تشغيلهم في الأعمال الخطرة.

#### تدابير حماية الطفل من العنف

54 واصلت الجهات المعنية جهودها لحماية الطفل من كافة أشكال العنف ، حيث تحققت العديد من الانجازات ومن ضمنها تطوير نظام اعتماد وضبط

جودة الخدمات المقدمة في مجال حماية الأسرة من العنف الأسري بهدف مساعدة المؤسسات الوطنية للنهوض بمستوى خدماتها بجودة عالية من خلال تطوير معايير خاصة بالخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري (الصحية، والاجتماعية، والتربوية، والقانونية والشرطية)، و تنفيذ مشروع أتمته إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري من خلال نظام الكتروني يربط جميع المؤسسات مقدمة الخدمة لحالات العنف الأسري.

55 تعديل تعليمات ترخيص دور الحضانة رقم ( 2008 ) م في عام 2012م بحيث تم إضافة معايير تعزز مبدأ حماية للأطفال في الحضانة.

56 تعديل نظام الخدمة المدنية لضمان عدم الإساءة للأطفال وذلك من خلال تشديد العقوبات التأديبية على كل من يلحق العقاب البدني بالأطفال الذين يتواجدون في الدوائر بما في ذلك المؤسسات التعليمية أو التأهيلية أو التدريبية أو دور الرعاية أو الحماية وذلك في نص المادة (68) من نظام الخدمة المدنية المعدل رقم ( 2009 ) ، و في حال ثبوت إدانة أي مرتكب لفعل الإساءة والعنف يخضع لأحكام هذا النظام.

57 استحداث إجراءات نظام المراقبة الالكترونية في دور تربية وتأهيل الأحداث ودور الرعاية الاجتماعية تحقيقاً لحماية الأطفال وبشكل عاجل داخل تلك الدور، كما تم استحداث فريق الرقابة والتفتيش المستقل من قبل وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع منظمة العدالة الجنائية، وهو فريق يتكون من أشخاص من منظمات المجتمع المدني من غير الحكوميين للرقابة والتفتيش على دور الرعاية الاجتماعية، سواء في القطاع العام والخاص لتعزيز حقوق المنتفعين من الفئات المستضعفة.

## هاء دعم المركز الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني، (التوصيات 7 و8)

58 واصلت مختلف الوزارات ومؤسسات المملكة الوطنية المعنية بحقوق الانسان تعاونها مع المركز الوطني لحقوق الانسان والمؤسسات المعنية بحقوق الانسان وانتهاج سياسة الأبواب المفتوحة والتعامل بكل ايجابية وانفتاح مع الطلبات والملاحظات الواردة إليها و الرامية إلى القضاء على أية ممارسات أو انتهاكات لحقوق الانسان.

59 كما واصلت وزارات ومؤسسات الدولة الوطنية تعاونها مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال نهج تشاركي لدى إعداد و صياغة العديد من الاستراتيجيات و المبادرات و القوانين الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان إيماناً من الحكومة بأهمية ودور مؤسسات المجتمع المدني بإثراء منظومة تعزيز حقوق الإنسان، ومن ذلك التعديلات الدستورية الأخيرة ومن ذلك ما تم من مشاورات بخصوص التعديلات الدستورية و قانون الأحوال الشخصية.

## واو نشر ثقافة حقوق الإنسان وتدريب موظفي القضاء، (التوصيات 10 و12)

60 واصل الأردن جهوده لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشرها في المجتمع وذلك من خلال برامج التوعية بشكل عام و تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية في مدارس وجامعات المملكة بشكل خاص و كذلك من خلال اعتماد تشريعات جديدة أو تعديلات على تشريعات قائمة بما ينسجم مع الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. كما تزايد نشاط المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات الأربع الماضية، خاصة من حيث تنظيمها عدداً كبيراً من الندوات وورشات العمل حول المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد اضطلع المركز الوطني لحقوق الإنسان بدور هام في هذا المجال.

61 وبهدف تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان بادر المركز الوطني لحقوق الإنسان بالشراكة مع القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني بوضع الخطة الوطنية لنشر وتعزيز حقوق الإنسان 2013-2016.

62 كما تم تدريب القضاة على مواضيع حقوق الإنسان، حيث تدرس مادة حقوق الإنسان للطلبة الدارسين في المعهد القضائي الأردني كأحد متطلبات الحصول على دبلوم المعهد القضائي الأردني، كما عقدت وزارة العدل العديد من الورش التدريبية للقضاة والمدعين العامين حول مفاهيم متعددة لتعزيز حقوق الإنسان.

63 وقامت مديرية الأمن العام بإتباع نهج حديث يقوم على أساس نشر الوعي لدى الشرطة في مجال حقوق الإنسان وتعزيز هذا المفهوم لديهم.

64 إعداد مدونة قواعد السلوك الوظيفي الشرطي، كما تم عقد ( ) دورة متخصصة لمرتبات الأمن العام خلال 2011 حول احترام حقوق الإنسان ومكافحة التعذيب و(30) دورة في عام 2012م.

### زاي الحق في التعليم، (التوصيات 11 و36)

65 بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان وإدراجها في المناهج التعليمية تمت مراجعة الإطار العام للمناهج والتقويم ضمن برنامج تطوير التعليم المبني على اقتصاد المعرفة، وتم التأكيد في هذه الوثيقة على مبادئ وقيم حقوق الإنسان وفقاً للإطار المرجعي ومصفوفة حقوق الإنسان المعتمدة في وزارة التربية والتعليم، من خلال التركيز على مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية بين الطلبة. وفي 2012 تم مراجعة وتطوير وثائق الأطر العامة والنتائج العامة والخاصة للمباحث الدراسية جميعها حيث تم إدماج مفاهيم ومبادئ وقيم حقوق الإنسان في مناهج الدراسات الاجتماعية والتربية الإسلامية وكذلك المناهج ذات العلاقة.

66 كما أن الأردن يحتل مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث توفير فرص التعليم للجميع، والتي توفر أساساً متيناً يمكن الانطلاق منه لتحويل موارده البشرية تدريجياً نحو اقتصاد المعرفة حيث بلغت نسبة الالتحاق الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي 2012 2011 99 (%). ويعد الإنفاق على التعليم مرتفعاً نسبياً في الأردن بالمقارنة مع حجم اقتصاده، كما ويعتبر فعالاً نسبياً. وقد ازداد الإنفاق على التعليم المدرسي، حيث خصص له في 2012 2011 نحو 10 (% من موازنة الحكومة، أو 4 (% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تنفق بأكملها تقريباً على التعليم الأساسي والثانوي. هذا ويتم حالياً مراجعة وتطوير الكتب المدرسية وأدلة المعلم وفقاً للأطر المعدلة بحيث يتم ذلك من خلال مراعاة باقي فعاليات خطة عمل التربية.

### حاء حقوق المعاقين، (التوصيات 13 و32 و 33)

#### الإستراتيجية الوطنية للأشخاص المعوقين

67 تم العمل على متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقات للفترة 2007 2015 ( لتتحقق الرؤيا الملكية

السامية في إيجاد مجتمع أردني يتمتع فيه الأشخاص المعوقون بحياة كريمة مستدامة تحقق لهم المشاركة الفاعلة القائمة على الإنصاف والاحترام.

68 وحيث أن المرحلة الأولى من الإستراتيجية انتهت مع نهاية عام 2009 ، ولتفعيل ما نصت عليه الإستراتيجية في وثيقتها من ناحية ضرورة تقييم أداء المرحلة الأولى لها، ليصار إلى مراجعتها بشكل كامل تمهيداً لإعداد برامج وخطط العمل للمرحلة الثانية، والتي تستغرق ( سنوات من 2010 وحتى نهاية 2015 ) ، قام المجلس بإجراء مراجعة شاملة لمنجزات هذه الإستراتيجية وعرضها خلال المؤتمر الوطني الأول حول الإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة ( 2015 ) والذي عقد خلال شهر تشرين (2014) . كما عقد المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين المؤتمر الوطني الثاني في الفترة من 30 31 2015 والذي هدف إلى وضع نظام متابعة وتقييم للمرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة.

#### جهد تحسين الظروف المعيشية للمعوقين

69 بهدف مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة فقد تم اتخاذ العديد من الخطوات الرامية لتحقيق هذا الهدف و من ضمنها تعزيز حق العيش المستقل و الدمج في المجتمع و الاعتماد على الذات من خلال استحداث نماذج بيوت جماعية مستقلة مع وجود مشرفين لتأمين السلامة العامة للعيش المستقل.

70 كما تم تقديم خدمات الدعم داخل المنازل والتي تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالمعيشة في مجتمعهم وكذلك دعم حق التعليم والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في المراكز التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية ومراكز خاصة وجمعيات حيث تصل سنوياً ما بين (2000 2500) حالة.

71 كما تم تعزيز الحق في الصحة من خلال تعزيز خدمات الكشف المبكر عن الإعاقات بالتعاون مع وزارة الصحة، وتعزيز حق التوعية و التثقيف، و تم وضع خطة إعلامية لتغطية أخبار ذوي الإعاقة، كما تم اتخاذ العديد من الخطوات لتعزيز الحق في التربية والتعليم و الدمج، والحق في العمل والتدريب المهني، والحق في التسهيلات البيئية.

## طاء تقديم التقارير الدورية المتأخرة والتعاون مع المفوضية (التوصية 14)

72 عمل الأردن على مواصلة تعاونه وحواره البناء مع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة حيث قامت الحكومة الأردنية بتقديم التقرير الوطني الدوري الثالث إلى لجنة مناهضة مكافحة التمييز العنصري في شهر آذار 2012 ، والتقرير الدوري الخامس إلى لجنة مكافحة التمييز ضد المرأة في بدايات 2010 وتمت مناقشته في شهر 2012 ، والتقرير الدوري الرابع إلى لجنة حقوق الإنسان للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في شهر تشرين أول 2010 ، والتقرير الدوري الثاني الجامع للتقارير الثاني والثالث والرابع إلى لجنة مناهضة التعذيب في شهر نيسان 2010 ، وقدم التقريران الأولان الخاصان بالبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل في 2011 ، وكذلك التقريران الرابع والخامس لاتفاقية حقوق الطفل في 2011 ، بالإضافة الى ذلك قام الاردن بتقديم تقريره الاول في شهر 2012/10 الى اللجنة المعنية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

73 لقد كانت المملكة الأردنية الهاشمية داعمة باستمرار لفكرة إنشاء مجلس حقوق الإنسان، وساهمت بفاعلية في المفاوضات التي سبقت إنشاءه، وشاركت بفاعلية من خلال عضويتها في المجلس على مدار دورتين متتاليتين في مداولاته وقراراته الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. كما واصلت المملكة تعاونها مع مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان والذي توج بزيارة المفوضة السامية السيدة نافى بيلاي إلى الأردن في شهر كانون أول 2011.

## ياء التعاون بين مكتب المظالم وحقوق الإنسان والمركز الوطني لحقوق الإنسان، (التوصية 20)

74 في إطار التعاون البناء و المستمر بينهما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين مديريّة الأمن العام والمركز الوطني لحقوق الإنسان، ومن خلال تلك المذكرة يقوم المركز بزيارات تفقدية



مشتركة لمراكز الإصلاح والتأهيل وكذلك أماكن الاحتجاز المؤقت لضمان عدم وقوع أي انتهاك لحقوق الإنسان حيث بلغ مجموع الزيارات التي قام بها المركز الوطني لحقوق الإنسان لمراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن الحجز المؤقت خلال الأعوام 2009 و 2011 على النحو التالي:

2009 : القيام بحوالي 48 ( زيارة 2010 : القيام بحوالي 41 )  
زيارة، عام 2011 : القيام بحوالي (99) زيارة.

### كاف الرد على طلبات المقررین الخاصین، (التوصية 23)

75 في إطار حرص الأردن على تعزيز تعاونه مع الإجراءات الخاصة و لإبداء شفافية كبيرة في التعامل، فقد وجه الأردن في 2006 دعوة دائمة لزيارة الأردن، و لا تقتصر فقط للإجراءات الخاصة بل امتدت إلى الوكالات المتخصصة و المنظمات الدولية غير الحكومية ، وفي هذا السياق قامت المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة السيدة رشيدة مانجو بزيارة للأردن بتاريخ ( 24 2011 ) كما أعلنت الحكومة الأردنية عن ترحيبها بزيارة المقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد السيد هينر بيليفيت و التي من المقرر أن تتم في شهر أيلول 2010 ، كما سهل الأردن العديد من الزيارات للجان الأممية المعنية بالتحقيق بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا.

### لام تعزيز حرية الرأي والتعبير، (التوصية 26)

76 كفل الدستور الأردني حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ضمن منظومة قوانين تكفل هذه الحرية ولكن في نفس الوقت تحافظ على توازن الحريات بين الأفراد بحيث لا يعتدي فرد في حرية تعبيره على بقية الأفراد أو فيما يخل بأمن الوطن، حيث تم تعديل المادة ( ) بإضافة نص " على أن تكفل الدولة حرية البحث العلمي كما وتكفل حرية الإبداع الأدبي والفني والثقافي".

77 ومن الأمور الايجابية التي شهدتها حق الرأي والتعبير شمول قانون العفو العام رقم ( ) (2011) قضايا المطبوعات والنشر ، كما رد مجلس الأعيان المادة ( ) من مشروع القانون المعدل لقانون مكافحة الفساد لسنة 2011 التي نصت على حبس و تعزيم كل من يمارس الإساءة لسمعة شخص أو يمس بكرامته أو تغتال شخصيته نظراً للقيود التي ستضعها أحكام هذه المادة على حرية التعبير و تحديداً عبر الوسائل الالكترونية.

- 78 وكذلك إطلاق الإستراتيجية الإعلامية للأعوام 2015 التي هدفت إلى توفير بيئة ملائمة قانونياً و سياسياً وإدارياً لتنمية قطاع الإعلام، وتعزيز استقلالية وسائل الإعلام الرسمية و الخاصة و حمايتها، علاوة على توفير بيئة قانونية وسياسية واجتماعية وعلمية حاضنة لتنمية تعددية وسائل الإعلام و ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات.
- 79 تم بموجب القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر رقم ( ) 2011 إنشاء غرفة جزائية متخصصة لدى محاكم البداية والاستئناف تختص بالنظر في قضايا المطبوعات والنشر. كما أنيطت بالغرفة لدى محكمة بداية عمان دون سواها صلاحية النظر في قضايا المطبوعات والنشر الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر.
- 80 كما وتضمن القانون المعدل لقانون رعاية الثقافة رقم 29 ( لسنة 2009 إلغاء ضريبة الـ ( 5 % ) على الصحف.

### ميم الحق في العمل، (التوصيات 27 و 29 و 37)

#### مكافحة سوء المعاملة ضد العمال الأجانب

- 81 كثفت مديرية التفيتش في وزارة العمل ومن خلال زياراتها الميدانية للمنشآت في شتى مناطق المملكة جهودها للتأكد من مدى تطبيق أحكام القانون والتأكد من سلامة بيئة العمل بما يضمن حماية حقوق العمال في سوق العمل وذلك على النحو التالي:
- القيام ~~49463~~ ( زيارة خلال 2012 من 250 ) زيارة بعد انتهاء ساعات العمل الرسمي.

#### حماية حقوق العمال الأجانب

- 82 تم رفع الحد الأدنى للأجور إلى 190 ( دينار و يطبق من تاريخ 2012/2/1.
- 83 تم تخفيض عدد ساعات العمل لعامله المنزل إلى 8 ( ساعات عمل فقط، و في حالة خروج عامله المنزل خارج المنزل الذي تعمل به عليها فقط إعلام صاحب المنزل عن مكان قضاء إجازتها وليس موافقته على ذلك.

84 إلزام أصحاب العمل بفتح حساب بنكي لعاملة المنزل وتقديم ما يثبت ذلك عند تجديد تصريح العمل أو عند عملية الانتقال القانوني من كفيل إلى آخر، بموجب نموذج خاص يضمن حصولها على جميع مستحقاتها، علاوة على إدامة التنسيق و التعاون مع السفارات و تفرغ مفتش عمل لكل سفارة.

85 وخلال 2012 تم إغلاق ( ) مكاتب استخدام و ذلك لارتكابها مخالفة قانون العمل و الأنظمة الصادرة بمقتضاها.

86 تم تأسيس وحدة مكافحة الاتجار بالبشر و تم تحديد المهام الرئيسية للوحدة المرتبطة بالنقاط الثلاث الرئيسية لمكافحة الاتجار بالبشر المتمثلة (بالوقاية، والحماية، والملاحقة القضائية).

## نون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، (التوصية 30)

87 تبنى الأردن خلال السنوات العشر الماضية سياسات و استراتيجيات في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و التربوية و البيئية، أهم ما يميزها الشمولية و التكامل و الالتزام و التناغم مع الإطار العام للأهداف الإنمائية للألفية و قد ترجمت هذه السياسات و الاستراتيجيات إلى برامج عمل تنفيذية توجهت إلى تحقيق أهداف تنموية محددة في مكافحة الفقر، و توفير فرص التعلم للجميع، و إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، و تحسين صحة الأطفال و الأمهات، و تحقيق التنمية البيئية المستدامة، و إقامة شراكات فاعلة من أجل التنمية.

88 إن تتبع المؤشرات المعتمدة للغايات الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني، وفق ما توافر من بيانات، كشف عن إنجازات كبيرة قد تحققت منذ تبنى الأهداف الإنمائية للألفية 2000م على المستوى الوطني العام، و على مستوى الأهداف الكلية الأساسية في مكافحة الفقر و الجوع و تعميم التعليم الأساسي، و تعزيز المساواة بين الجنسين، و تحسين صحة الأمهات و الأطفال.

89 تم مؤخراً اختيار الأردن ليكون ضمن مجموعة من تسعة بلدان في شتى أرجاء العالم للمشاركة في " إطار تسريع عجلة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية"، الذي سيعمل برنامج الأمم المتحدة على بلورته.

90 ونظراً لإنجازات الأردن في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فقد تم اختيار الأردن ضمن 5 دول ( دولة لإعداد أجندة الألفية لما بعد 2015 ، كما أوكل الأمين العام للأمم المتحدة لسنة وعشرين شخصية عالمية مهمة تحديد أهداف جديدة للتنمية المستدامة، من بينها جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة.

## سين الحق في الصحة (التوصيات 31 و34)

91 تم وضع سياسة ريادية صحية شاملة لخدمات الرعاية الصحية من خلال 7 ( مركز صحي 435 ) مركز أمومة وطفولة 7 ( ) عيادة طب أسنان 1 ( ) مستشفى قابلة للزيادة لهذا المعدل بمعدل 10 ( ) مراكز صحية ومستشفيات عدد اثنين. إضافة إلى تعزيز خدمات الرعاية الصحية بما يضمن تقديم الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثة لجميع المواطنين خلال مراحل حياتهم العمرية وتوفير البيئة الصحية السليمة لضمان مجتمع صحي معافى. حيث حصل نظام الرعاية الصحية في الأردن على مرتبة متقدمة بين دول المنطقة ضمن المعايير والنسب العالمية وفي ضوء التحديات التي تواجه القطاع الصحي، تقوم وزارة الصحة بالعمل على تنفيذ خطة إستراتيجية صحية كل خمسة أعوام وذلك لضمان تقديم خدمات صحية بعادلة وجودة وكفاءة عالية وريادية على مستوى المنطقة.

92 كما قامت وزارة الصحة بدعم من منظمة الصحة العالمية والجهات المعنية بإدخال برنامج صحي تنموي مجتمعي يهدف لتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الأقل حظاً في المملكة وتحسين نوعية حياتهم على كافة المستويات، وتم استحداث قسم القرى الصحية، وبرامجه تتضمن المتطلبات الأساسية للتنمية الخاصة بالرعاية الصحية، التعليم، الرعاية الصحية الذاتية، المدرسة المجتمعية، مركز معلومات القرية، أنماط الحياة الصحية، المنزل والمجتمع صديق الطفولة، تنمية المرأة، دعم وحماية البيئة، تحقيق الأمومة السليمة في المجتمع، اكتشاف ذوي المهارات والإبداع، القروض الصغيرة المدرة للدخل للأسر الفقيرة في القرى، وقد استطاعت هذه البرامج تعزيز ثقة أفراد المجتمع المحلي بالمركز الصحي.

93 كما أدمجت وزارة الصحة الأهداف الإنمائية للألفية ضمن خطتها الإستراتيجية 2008 2012 ( بالإضافة إلى الخطة الإستراتيجية لتنظيم الأسرة والسيطرة على الأمراض

السارية وتنفيذ البرنامج التنفيذي التنموي للأجنحة الوطنية 2013-2020 (محور الرفاه الاجتماعي برنامج القرى الصحية)، وفي مجال السيطرة على الأمراض السارية (الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية) فقد تمكن الأردن من القضاء على مرض الملاريا المتوطنة وخفض معدل حدوث مرض السل إلى ( 5 ) إصابات لكل 100,000 من السكان عام 2012.

### عين تعزيز الحصول على المياه (التوصية 35)

94 نفذت الحكومة إستراتيجية مائية تهدف إلى توفير خدمات المياه والصرف الصحي للمواطنين وبالتالي توفير البنية التحتية اللازمة لحماية حقوق الإنسان في الأردن بحيث تغطي العديد من المجالات. تطوير الموارد المائية وإدارتها، والتشريعات والتنظيم المؤسسي، والموارد المائية المشتركة، وتوعية الجمهور، والمعايير الصحية، ومشاريع القطاع الخاص.

95 وتم كذلك العمل على تحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية و تتمثل في تطوير وجلب مصادر مياه جديدة، ورفع كفاءة أنظمة تزويد وتوزيع المياه، والتوسع بخدمات الصرف الصحي، والتوجه نحو اللامركزية وإشراك أكثر للقطاع الخاص، ورفع الكفاءة المالية وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المياه، ومواجهة آثار التغير المناخي.

### فاء دور المملكة في عمليات حفظ السلام بما فيها تقديم الخدمات الطبية، (التوصية 38)

96 تفاعلت القوات المسلحة الأردنية بشكل ايجابي مع مهام حفظ السلام الدولية انطلاقاً من الثوابت القومية والإنسانية للمملكة الأردنية الهاشمية واحترامها لحقوق الإنسان فمعظم هذه المهام إنسانية هدفت إلى تعزيز حقوق الإنسان وتقديم العون للحكومات في إجراء انتخابات ديمقراطية و تشكيل المجالس المحلية و لدعم سيادة القانون و حرية الشعوب. وقد تنوعت المشاركات الأردنية منذ 2009 تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة حيث شملت مهام عمليات حفظ السلام، وعمليات تحقيق السلام، وعمليات بناء السلام وعمليات صنع السلام. وللأردن الآن قوات لحفظ السلام في هايتي وساحل العاج وأفغانستان والكونغو، بالإضافة إلى مستشفيات أردنية ميدانية في كل من الكونغو وليبيريا و غزة ورام الله وجنين.

97 كما ساهمت مشاركة القوات الأردنية المتعددة في عمليات حفظ السلام و تحقيقه ، وتأمين الحماية اللازمة للأطفال والنساء في مناطق الصراع إلى

جانب المساعدة على البناء وفتح الطرق أثناء الكوارث الطبيعية وترميم المدارس، وإرساء الديمقراطية من خلال تأمين حسن سير العملية الانتخابية وتأمين الرعاية الصحية من خلال مستشفيات القوات المسلحة المنتشرة خاصة الرعاية الصحية للأطفال والنساء والعمل على تدريب الشرطة المدنية للتعامل الإنساني مع الأفراد في تلك الدول، وتقديم المساعدة للمنظمات الدولية والهيئات الحكومية أو غير الحكومية ضمن مناطق المسؤولية للقوات الأردنية مثل المساعدات الطبية والغذائية.

## خامساً التطورات المستجدة منذ الاستعراض السابق

### ألف الإصلاح السياسي

98 شكل الربيع العربي كما أكد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في أكثر من مناسبة فرصة بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية لتسريع وتيرة الإصلاحات الشاملة و في مقدمتها الإصلاحات السياسية، التي انبثقت من إيمان مطلق لدى القيادة الهاشمية بأهمية تطوير نموذج أردني قائم على تحقيق تكافؤ الفرص للجميع، وحماية الحريات المدنية والحقوق السياسية، وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات وتشجيع المشاركة السياسية.

99 تم تشكيل لجنة الحوار الوطني في شباط 2011 ضمت في عضويتها 52 ) شخصية أردنية من ذوي الخبرات المشهود لهم في مجال التشريع والعمل العام وإدارة الدولة والتي هدفت إلى وضع الأطر العامة لقيادة حوار سياسي يعزز مسيرة الانجاز والاستقرار وحقوق الإنسان، بهدف الوصول إلى صيغ لقانون انتخابي ديمقراطي توافقي، وقانون انتخابي يشكل بأداء أعضائه نقلة نوعية في العمل النيابي، وقانون أحزاب يثري التعددية السياسية والحزبية القائمة.

100 تم تشكيل لجنة في شهر نيسان 2011 تضم في عضويتها خبراء في مجال التشريع والعمل الدستوري والسياسي لإجراء التعديلات الدستورية اللازمة لتعزيز النهج الديمقراطي حيث تم تعديل (42) مادة دستورية ومن ضمن هذه التعديلات:

- طلب الحكومة ثقة مجلس النواب أو قيام مجلس النواب بحجب الثقة عن الحكومة أو أي وزير فيها، فقد ساوت التعديلات

- في الطلبين بحيث أصبح واجب الحصول على أغلبية أعضاء المجلس ( النصف + واحد) معياراً للثقة.
- تضمنت التعديلات وجوب إجراء انتخابات مجلس النواب خلال أربعة أشهر من تاريخ الحل كما أصبحت مدة الدورة العادية ستة أشهر.
  - وبخصوص الطعن في صحة عضوية أي نائب فإن ذلك يكون أمام القضاء النظامي وليس أمام مجلس النواب كما كان معمولاً به من قبل. و إذا حُل مجلس النواب فإنه لا يحل المجلس الذي يليه لنفس السبب.
  - قصرت التعديلات الدستورية مكنة الحكومة على إصدار قوانين مؤقتة على حالات محددة هي الكوارث العامة والحرب وإعلان حالة الطوارئ والحاجة إلى نفقات ضرورية ومستعجلة لا تحتمل التأجيل.
- 101 لقد تمخضت النقاشات الوطنية بإقرار العديد من القوانين الناظمة للعمل السياسي والتي تعزز من المسيرة الديمقراطية، وفي مقدمتها قانون الانتخاب، قانون الأحزاب السياسية، قانون الاجتماعات العامة، قانون المحكمة الدستورية وقانون الهيئة المستقلة للانتخابات.

### قانون الانتخابات

- أناط قانون الانتخاب لـ2012 الإشراف على العملية الانتخابية بالهيئة المستقلة للانتخاب بدلاً من وزارة الداخلية، وهذا كان مطلب القوى السياسية والشعبية في الأردن.
- خصص القانون (5) مقعداً للنساء كما ورد في المادة(8/ب).
- لأول مره أدخل القانون القوائم النسبية على مستوى المملكة حيث خصصت لها ( 2) مقعداً كما نصت المادة 8 \ ج)، كما أكد القانون على وجود معزل بما يتلاءم مع المعايير الدولية الوارد في المادة (38).

### قانون الأحزاب السياسية

102 صدر قانون الأحزاب السياسية (2012)، واشتمل القانون الجديد على عدة تعديلات كانت مطلباً للحركة السياسية والمجتمع المدني، ومن أهم المواد الواردة في القانون والتي أضافت ميزات إيجابية تمثلت في تشجيع النساء على المشاركة في الحياة الحزبية كما ورد في المادة (6 / أ).

103 كما أجاز القانون لخمسة أشخاص أن يمارسوا مهمة الترويج للحزب وأفكاره الأولية لمدة ستة أشهر قبل الترخيص النهائي، وكما نصت المادة (8) من القانون على إجراء انتخابات دورية لقيادة الحزب ولكافة هيئاته الالتزام بعقد مؤتمر دوري وذلك لتجذير الديمقراطية الداخلية كما ورد في المادة (9) عدم التعرض لأي مواطن أو مساءلته بسبب انتمائه الحزبي.

### قانون الاجتماعات العامة

104 في 2011 تم إدخال تعديل جوهري على قانون الاجتماعات العامة 2004 بحيث ألغى شرط الحصول على موافقة الحاكم الإداري الخطية المسبقة على طلب تنظيم أي اجتماع عام والذي كان القانون القديم يشترط الحصول عليها قبل أربع وعشرين ساعة على الأقل من تاريخ الاجتماع العام أو المسيرة. حيث تم استبدال موافقة الحاكم الإداري الخطية المسبقة بشرط تقديم إشعار بعقد الاجتماع العام إلى الحاكم الإداري قبل الموعد المعين لإجراء أي منهما بثمان وأربعين ساعة على الأقل على أن يتضمن ذلك الإشعار أسماء منظمي الاجتماع العام وعناوينهم وتوابعهم والغاية من الاجتماع ومكان وزمان أي منهما وذلك حتى تتمكن الجهات المعنية من توفير الحماية الضرورية للاجتماع العام والتسهيلات اللازمة لذلك.

### قانون المحكمة الدستورية

105 بموجب التعديلات الدستورية واستناداً إلى المادة (58) تنشأ المحكمة الدستورية كهيئة مستقلة قائمة بذاتها تختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة واللوائح، وهي بذلك تشكل حماية للنظام القانوني والتأكيد على مبدأ سيادة



القانون من خلال الحكم بالمسائل الدستورية وفرض تطبيق فقرات الدستور، وتجعل من الدستور وثيقة حية تقوم بتشكيل وتوجيه ممارسات القوى السياسية.

### قانون الهيئة المستقلة للانتخابات

106 تأسست الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن بموجب القانون رقم ( 2012 ) ، وهي هيئة مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، مهمتها الإشراف على العملية الانتخابية النيابية وإدارتها في كل مراحلها، وعلى أي انتخابات أخرى يقرها مجلس الوزراء.

### باء التطوير القضائي

107 أكد الدستور الأردني على استقلالية القضاة وانه لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وذلك في المادة (97) منه.

108 جاءت التعديلات الدستورية لتعزيز من استقلال القضاء، حيث عدلت المادة 98 من الدستور لتصبح على النحو التالي (1) يعين قضاة المحاكم النظامية والشرعية و يعزلون بإرادة ملكية وفق أحكام القوانين<sup>2</sup> ينشأ بقانون مجلس قضائي يتولى جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين<sup>3</sup> مع مراعاة الفقرة ( ) من هذه المادة يكون للمجلس القضائي وحدة حق تعيين القضاة النظاميين وفق أحكام القانون).

109 نصت التعديلات الدستورية على وجوب أن يكون القضاء الإداري على درجتين بإدخال نظام استئناف قرارات المحكمة الإدارية إلى محكمة استئناف إدارية، بموجب المادة (100) من الدستور.

110 ونصت المادة (101) من الدستور على أن ( المحاكم مفتوحة للجميع و مصونة من التدخل في شؤونهم<sup>2</sup> لا يجوز محاكمة أي شخص مدني في قضية جزائية لا يكون جميع قضاتها مدنيين، و يستثنى من ذلك جرائم الخيانة والتجسس و الإرهاب وجرائم المخدرات وتزيف العملة).

111 كما تضمنت التعديلات الدستورية الأخيرة النص على إنشاء محكمة دستورية تكون مهمتها النظر في تفسير مواد الدستور و الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة كما تم النص على إنشاء مجلس قضائي بقانون يتولى النظر في جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين و حصر تعيينهم بالمجلس القضائي وحدة، أيضاً النص على أن منح القضاء النظامي

اختصاص الطعن في صحة نيابة أي نائب بعد أن كان مجلس النواب يتولى هذا الاختصاص، كذلك تم النص على محاكمة الوزراء فيما بنسب إليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفه أمام المحاكم النظامية بعد أن كان يتم محاكمتهم أمام المجلس العالي لتفسير القوانين.

112 وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون المعدل لقانون استقلال القضاء 2013 وتمت إحالته إلى مجلس النواب ليتم استكمال المراحل الدستورية لإصداره حيث الحق مشروع القانون دائرة التفتيش القضائي و المعهد القضائي بالمجلس القضائي و نص على أن يتولى المجلس كافة الشؤون المتعلقة بالقضاة و التفتيش و المعهد القضائي ليصار بعد إصداره إلى تعديل الأنظمة ذات العلاقة.

## جيم حق التظاهر والتجمع السلمي

113 كفل الدستور الأردني حق التظاهر والتجمع السلمي وقد فرض الحراك الذي ترافق مع " الربيع العربي " نفسه كظاهرة جديدة غير مسبوقة في التاريخ السياسي الأردني من حيث اتساعها لتشمل قوى جديدة غير الأحزاب والنخب التقليدية، من حيث ديمومتها وانتشارها خارج العاصمة، ويتميز بسلميته ونبذه للعنف.

114 تمت الاستجابة لمطالب الحراك منذ بدايته حيث شكلت لجنة الحوار الوطني بهدف اقتراح قانون انتخاب لمجلس النواب و قانون للأحزاب. وكذلك شكلت بإرادة ملكية لجنة لتعديل الدستور. وأحيل للقضاء بعض الأشخاص بتهم الفساد ممن تولوا المسؤولية العامة.

115 تم تفعيل مبادئ الحوكمة المؤسسية الدولية والتي هي من سمات الحكم الرشيد بتشكيل اللجنة العليا للنزاهة الوطنية 2011 ، من نخبة من المختصين والخبراء وإناطة رئاستها برئيس السلطة التنفيذية لإعادة الاعتبار للمؤسسات العامة وتصحيح آلية رسم السياسات لوضع الخطوط العريضة والتفصيلية والخروج بمفاهيم وقواعد واقتراحات على التشريعات التي كشف التطبيق العملي عن ضعف وثغرات في مضمونها.

116 شهدت المملكة آلاف المسيرات السلمية عبر المشاركين فيها عن آرائهم بكل صراحة وحرية وديمقراطية. وقد أظهرت قوات الأمن العام أعلى درجات المهنية لتأمين الحماية لتلك المسيرات التي حرص المشاركون فيها على سلميتها وحضاريتها باستثناء بعض الحوادث

الفردية التي تم التعامل معها في إطار القانون والقضاء، ويأتي ذلك تماشياً مع التزام المملكة بتطبيق المعايير الدولية التي صادقت عليها وإعطاء المواطن الفرصة للتعبير عن راية بحرية وأمان في ظل ظروف تسودها الديمقراطية وقبول الرأي والرأي الآخر والعدل والمساواة.

## دال الانتخابات البرلمانية 2013

117 صدر قانون الانتخاب الجديد 2012 والذي بموجبه جرت في كانون 2013 انتخابات مجلس النواب السابع عشر في تاريخ الحياة النيابية، وأصبح عدد المقاعد 50 ( مقعداً منها 15 ) مقعداً مخصصاً للنساء، وأهم ما يميز هذا القانون انه جرى التصويت بموجبه للدوائر الانتخابية والقائمة الوطنية، وأشرف على إجراء الانتخابات وإدارتها هيئة مستقلة كما ساهم في الرقابة على العملية الانتخابية مراقبون محليون ودوليون.

118 تجاوزت نسبة التسجيل للانتخابات 70 %، وقاربت نسبة الاقتراع 57 %، وهي من أعلى النسب في تاريخ المملكة. وتُقرأ نسب المشاركة هذه بشكل إيجابي عند مقارنتها بانتخابات أخرى أجريت مؤخراً في العالم العربي. ومن الملامح الأخرى الجديرة بالملاحظة، ارتفاع نسب المشاركة في المدن الكبرى، فالمشاركة في محافظتي عمّان والزرقاء قد ارتفعت بما يقارب الثلث.

119 أهمية الانتخابات النيابية قد تجلّت أيضاً في العدد غير المسبوق للمرشحين، حيث شارك ما نسبته 80 % من الأحزاب السياسية، كما أن 60 % من الفائزين في الانتخابات، يصلون لمجلس النواب للمرة الأولى، وهذا يدل على قدرة الدولة على تجديد نخبها السياسية.

120 إن هذه الانتخابات أنتجت مجلس نواب أكثر تمثيلاً لمكونات المجتمع الأردني. فالكتل النيابية المعبرة عن جميع توجهات الأطياف السياسية قد تشكلت، وهي تمثل أحزاباً وطنية وإسلامية وقومية ويسارية، إضافة إلى الحركات الشعبية ومجموعات الناشطين السياسيين. ويشكل انتخاب ( ) سيدة مصدر فخر واعتزاز، فقد ضمت هذه المجموعة

3) سيدات فزن بالانتخابات، إحداهن ترأست قائمة وطنية، واثنتان عن دوائر فردية بالتنافس، إضافة إلى 5 ( ) سيدة وصلن لمجلس النواب بفضل نظام الكوتا.

121 إن تعميق نهج الحكومات البرلمانية بدأ بإدخال آلية للتشاور المسبق مع مجلس النواب للتوافق على تكليف رئيس للوزراء، والذي بدوره يتشاور مع مجلس النواب على تشكيل فريقه، وعلى البيان الوزاري الذي يشكل برنامج عمل الحكومة. والذي يؤدي في النهاية إلى ظهور ائتلاف برلماني على أسس حزبية، يتمتع بالأغلبية ويشكل الحكومة، ويقابله ائتلاف برلماني معارض يقوم بدور حكومة الظل في مجلس النواب.

## سادساً أفضل الممارسات

- تعزيز النهج التشاركي : تواصلت الحوارات التي تجريها الحكومة مع مختلف الشركاء حيال العديد من التشريعات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والمبادرات الرامية إلى توسيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية و منها الحوارات التي تجريها وزارة التنمية السياسية حول دور المرأة في الانتخابات البلدية وحوارات مع مؤسسات المجتمع المدني للتعريف بقانون الانتخاب وأهمية المشاركة في الحياة العامة.
- برنامج التمكين الديمقراطي: في 2012 تم إطلاق مبادرة التمكين الديمقراطي الهادفة إلى إيجاد مسار اجتماعي توعوي يتمثل في بلورة وتنفيذ مبادرات و برامج تركز الثقافة الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وأخلاقيات الحوار الهادف، وثقافة العمل التطوعي، والمسؤولية الاجتماعية.
- المؤتمر الدولي بعنوان " مناهضة التعذيب والحد من التوقيف ما قبل المحاكمة " عقدت وزارة العدل في شهر حزيران 2013 بدعم من مركز "كرامة" الدنماركي لمناهضة التعذيب / كوبنهاجن مؤتمر دولي هدف إلى تضافر الجهود لرسم سياسات دولية وإقليمية ووطنية لمناهضة التعذيب والحد من التوقيف ما قبل المحاكمة.

- دار الوفاق الأسري لتقديم الحماية و الإيواء للنساء ضحايا العنف المنزلي: توج نشاط الدار بالوصول في عام 2013 على جائزة الخدمة العامة التي تمنحها الأمم المتحدة في مجال الخدمة العامة و تعزيز مكانة المرأة نظراً لدور الدار الفعلي في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

## سابعاً التحديات

- 122 يشكل تدفق اللاجئين إلى الأردن بشكل عام واللاجئين السوريين بشكل خاص تحدياً كبيراً للأردن جراء الضغط الهائل الذي فرضه تدفقهم على موارد الدولة المحدودة أصلاً وعلى البنية التحتية مما كان له أثره الواضح على كافة المستويات وخاصة الصحية والتعليمية وخدمات المياه والإسكان وفرص العمل للمواطنين الأردنيين. وفي هذا السياق يدعو الأردن المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية في مساندة الأردن على الوفاء بالتزاماته المترتبة على استضافتهم وإيجاد حل يضمن عودتهم إلى بلادهم بما يحفظ سلامتهم و حقوقهم الإنسانية.
- 123 بذل مزيد من الجهود وتوفير الموارد المالية اللازمة لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتدريب الكوادر الوظيفية في المؤسسات المعنية بالارتقاء بمستوى الأداء ومستوى التعامل مع المواطنين طبقاً لما تحدده القوانين. وتعزيز دور الآليات الوطنية المتخصصة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
- 124 ضرورة مواصلة العمل مع كافة الجهات المعنية سواء حكومية أو خاصة أو مؤسسات مجتمع مدني للتغلب على بعض المحددات الاجتماعية التي تتعلق بموروث اجتماعي اخذ في التلاشي كما هو في عادات اخذ الثأر وما يسمى بجرائم الانتقام للشرف.
- 125 بالرغم من المبادرات المتعددة والجهود المتواصلة للحكومة الأردنية للحد من الفقر والبطالة، إلا أن هذا الأمر يبقى من اكبر التحديات التي تواجه المملكة خاصة جراء التحديات الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع تكلفة استضافة اللاجئين على الأراضي الأردنية.
- 126 الحاجة لبذل مزيد من الجهود على صعيد تمكين المرأة سياسياً وزيادة مشاركتها في الحياة العامة عددياً ونوعياً

وتمكنها اقتصادياً وتضييق الفجوة بين الجنسين في مجال المشاركة الاقتصادية.

127 مواصلة عملية التطوير المستمرة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق الوطني حيال القوانين والتشريعات الوطنية الرامية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان.

## ثامنا الخاتمة

128 إن السعي جاد ومخلص لترسيخ منظومة حقوق الإنسان في المملكة الأمر الذي أكدت عليه الأوراق النقاشية لجلالة الملك، وهي الأوراق التي شكلت منطلقاً داعماً لمشروع الإصلاح السياسي في المملكة من أعلى مستويات القرار في الدولة، وخاصة الحقوق السياسية والمدنية بما يضمن للأردن الاندراج والانتظام في الصف العالمي المناصر والداعم لهذه الحقوق سواء أكان ذلك بترسيخ المكتسبات أم السعي للمزيد منها، إعلاءً من الميزة النسبية للدولة والمواطنين بين الأمم والشعوب